الأنباء
الخميس 23 يونيو 2011

للنواب فيما يعشقون ....

نواب .. يفضّلون سيارة التاجر والفقير

فيصل الدويسان

فلاح الصواغ

خالد السلطان

مبارك الوعلان

د.رولا دشتي

«للناس فيما يعشقون مذاهب» وإن كان العشق تقليديا ويقاس بالمدى والزمن فسرعان ما ينتهي هذا العشق إلا أن من ضمن تلك الأمور والهوايات هي السيارات فمن مختلف أنواعها يختلف أنواع محبيها والسؤال عن السيارات المفضلة سؤال بسيط ومعقد في الوقت ذاته وتختلف الإجابة عنه من شخص الى آخر.
نواب مجلس الأمة هم من هؤلاء الأشخاص فمنهم من يفضل السيارات بجميع أنواعها وعلى غير جهة والبعض الآخر يفضل السيارات الأميركية والتي احتلت بعد الحرب العالمية الثانية أعلى المداخيل الاقتصادية لأميركا، معللا ذلك بقوتها وتناسب طبيعتها مع الأجواء العامة خصوصا في دولة مثل الكويت والتي يغلب عليها الطابع «الحار».
نواب آخرون لا يحددون نوعية معينة مكتفين بالقول «كل سيارة قوية وجديدة تقينا الشمس الحارقة ولا تتعطل».
في تحقيق «الأنباء» مع شريحة من النواب والسؤال عن السيارات المفضلة لديهم تباينت آراؤهم وقد ذكرنا مبرراتهم عن السيارات التي فضلوها.
في البداية أكد النائب فيصل الدويسان انه لا يهتم بأنواع السيارات ولكنه اشترط في الوقت ذاته ان تكون قوية وتتناسب مع أجوائنا الحرة التي تحتاج الى سيارة ذات محركات قوية وتتحمل الضغط جراء الطقس الحار الذي نعيشه في البلاد. وعلى ضوء السؤال ذاته أجابت النائبة د.رولا دشتي بانه لا فرق عندها بين السيارات ولا توجد سيارة معينة تفضلها.
وأكدت ان السيارات مختلفة ولكل محرك نوع معين ووضع معين أيضا ولذلك لا توجد سيارة معينة أفضلها.
وعلى الجانب الآخر اكتفى النائب مبارك الوعلان بالتعليق قائلا: «السيارة هي وسيلة تنقل ولا أعشق سيارة معينة والمتوافرة أمامي استخدمها ولا أحاول ان أقتني سيارة معينة».
ومن جانبه، فضل النائب صالح عاشور سيارة «الشفروليه» معللا ذلك بانها «سيارة قوية وتناسب الطقس في البلاد.. وان كنت أفضل الشفروليه كونها سيارة عريقة وقوية».
واتفق النائب فلاح الصواغ مع ميول النائب عاشور حين أشار ان السيارة الشفروليه وخصوصا «الكابريس» هي من السيارات التي يحرص على اقتنائها لما لها من تاريخ عريق وتتناسب مع حرارة الأجواء ولديها محرك قوي يتحمل الكثير من المعوقات.
وبين ان سيارة الشفر «كابريس» حرص على استعمالها منذ عام 1979 لأنها قوية وعائلية.
وذكر ان سيارة الشفر هي سيارة الفقير والتاجر وسيارة قديمة جدا في الكويت ولها تاريخ عريق وانتشار واسع.
وبسؤاله عن السيارة التي يستخدمها بعد دخوله مجلس الأمة أجاب «الشعب الكويتي ركبني الـ BMW واستخدمت «الكابريس» منذ السبعينيات وحتي دخولي الى مجلس الأمة عام 2009».
«أهم شيء عندي ألا تتعطل» تلك كانت اجابة النائب خالد السلطان، حيث أكد انه لا توجد سيارة معينة يحرص على استخدامها ولكن الأهم ألا تتعطل وان تتواكب مع الأجواء الحارة التي نعيشها. وأوضح ان السيارات تختلف وكل سيارة لها مواصفات معينة والشيء الذي احرص عليه دائما ألا تتعرض للعطل أثناء قيادتها.

السلطان: لا أهتم وأهم شيء ألا تتعطل وأن تكون قوية

عاشور: أفضل أنواع السيارات هي الشفروليه لقوتها

الوعلان: السيارة هي وسيلة تنقل ولا توجد سيارة معينة أفضلها

صالح عاشور

● رشيد الفعم ـ عادل العتيبي ـ ناصر الوقيت

أهمية وجود البرلمان

أورد د.علي الصاوي في كتابه «البرلمان» عرضا عن نشأة البرلمان وتطوره، نبدأ بنشر أهم ما ورد في هذا الكتاب على شكل سلسلة من الحلقات الأسبوعية.

أهمية وجود البرلمان:

بالإضافة الى تطور مراحل الحياة البرلمانية، تشير المراجعة التاريخية الى تنوع الدوافع التي كانت وراء نشأة البرلمان وتطوره في مناطق العالم المختلفة. وقد أصبحت تلك الدوافع في مجملها أساسا للوظائف التي تمارسها البرلمانات، وهي التمثيل، أو النيابة عن الشعب، وبناء الدولة القومية، وتسوية الخلافات بين الفئات والقوى الاجتماعية بالطرق السلمية وعن طريق مبدأ حكم الأغلبية. ففي الكثير من الدول الغربية، ظهر البرلمان في إطار تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة، ثم تدعم دوره مع ظهور طبقة وسطى مؤثرة إبان الانتقال الى فترة الثورة الصناعية. وفي تلك المرحلة كان الدافع الرئيسي وراء تأسيس البرلمان هو تمثيل تلك الفئات والقوى الناشئة، بما يسمح لها بالتأثير في الحياة السياسية. ومع انتشار أفكار السيادة الشعبية والمواطنة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، واستحالة مشاركة جميع المواطنين فعليا في الحكم، أصبح دور البرلمان هو تمثيل مختلف فئات الشعب، وممارسة تلك السيادة، التي تمثلت في وضع القوانين أساسا. ومع تطور أفكار الحرية السياسية وظهور الأحزاب وتعددها، أصبح البرلمان هو الحلبة التي تتنافس فيها تلك الأحزاب والتيارات السياسية، وتسعى للوصول الى الأغلبية، وبالتالي تشكيل الحكومة، فيما أصبح يعرف بالحكم النيابي.

أما في الدول النامية، فقد كان هناك دافع إضافي لتأسيس البرلمانات، وهو بناء الدولة القومية، وتأكيد الهوية الوطنية المشتركة لأبناء الدولة الواحدة. فبعد التحرر من الاستعمار، واجهت معظم تلك الدول تحديات عديدة، أبرزها طبيعة الحدود السياسية التي اصطنعتها الدول الاستعمارية قبل رحيلها، فقسمت هذه المجتمعات الى وحدات متقاطعة ومتداخلة في آن واحد، وجعلت أبناء القومية الواحدة موزعين في عدة دول، وأصبح على هذه الدول حديثة الاستقلال تأكيد هويتها المشتركة للحفاظ على تماسكها ومواصلة مسيرة نموها الشاقة.

وكان لابد من إنشاء مؤسسات سياسية تجسد تلك الوحدة الوطنية، وتعبر عن الهوية المشتركة، وكان البرلمان من أهمها، لأنه الهيئة التي يمكن أن تكون معبرة عن مختلف الجماعات والأقاليم والفئات التي تنتمي الى الدولة نفسها، وبالتالي فهي المؤهلة لإيجاد أرضية مشتركة بينهم، وبلورة مشاعر ومصالح وطنية تجمعهم. فكان تأسيس البرلمان خطوة أساسية لبناء الدولة القومية، والحفاظ على تماسكها، سواء من الانقسامات الداخلية والحركات الانفصالية، أو في مواجهة القوى الاستعمارية ذاتها. ومن ناحية ثالثة، نجد أن الدافع وراء تأسيس البرلمان في بعض الدول قد يكون، بالإضافة الى ما سبق، هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي بمعناه الشامل. فهناك دول شديدة التعدد من النواحي العرقية والطائفية اللغوية والدينية والثقافية، وتكون في حاجة ماسة الى وسائل تقلل من فرص الصراع بين المواطنين ذوي الانتماءات المختلفة، من أجل تحويل تلك التعددية الى مصدر ثراء وقوة. واليوم، فإن تأسيس البرلمانات أصبح ركنا جوهريا في الحياة الديموقراطية، ومرحلة لازمة في عملية التحول الديموقراطي، وأصبح تطوير العمل البرلماني مدخلا للإصلاح السياسي ككل. أكثر من هذا، فإن التحول الاقتصادي والاتجاه الى نظام السوق الحرة قد جعل من الضروري تحقيق تطور مواكب في الحياة السياسية، الذي يبدأ من احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وخصوصا حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وينتهي بتشكيل حكومات نيابية، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. وهذه كلها أمور تصب في صميم العمل البرلماني.

باختصار، فقد أصبح البرلمان اليوم رمزا لمجموعة أكبر من التحولات السياسية، التي تضم العديد من المؤسسات السياسية والدستورية، مثل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والروابط الاجتماعية، ووجود صحافة حرة وقوية تعبر عن جميع الآراء والاتجاهات، كل ذلك هو الذي يشكل المناخ السياسي والاجتماعي الذي يزدهر فيه العمل البرلماني، ويقدم الضمانات الأساسية لاستمرار النظام الديموقراطي.

في الدول النامية كان الدافع لتأسيس البرلمانات هو بناء الدولة القومية وتأكيد الهوية الوطنية المشتركة لأبناء الدولة الواحدة خصوصا بعد التحرر من الاستعمار وظهور مشاكل الحدود السياسية

مادة 20: الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

مادة 21: الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني.

مادة 22: ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها.

مادة 23: تشجع الدولة التعاون والادخار، وتشرف على تنظيم الائتمان.

مادة 24: العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

مادة 25: تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، وتعويض المصابين بأضرار الحرب او بسبب تأدية واجباتهم العسكرية.

مادة 26: الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

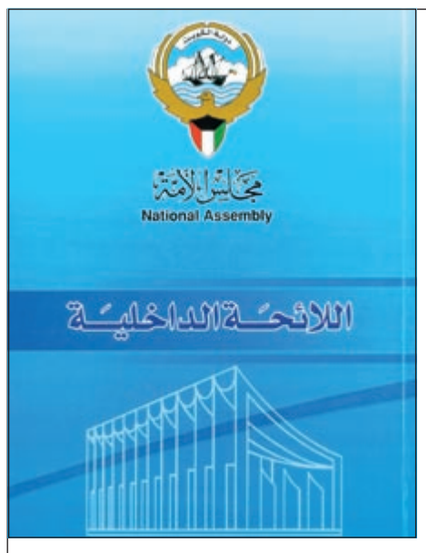

أحوال عدم الجمع

مادة 12: لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء مدة عضويته أن يعين في مجلس إدارة شركة او ان يجدد تعيينه فيه، سواء كان التعيين او التجديد من قبل الحكومة او غيرها.

مادة 13: لا يصح لعضو مجلس الأمة الجمع بين عضوية المجلس وعضوية المجلس البلدي أو تولي وظيفة عامة فيما عدا الوزراء. ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من خزانة عامة ويشمل ذلك كل موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات البلدية والمختارين.

مادة 14: إذا وجد العضو في حالة من حالات عدم الجمع المنصوص عليها في المادتين السابقتين وجب عليه ان يحدد من خلال الثمانية أيام التالية لقيام حالة الجمع أي الأمرين يختار، فإن لم يفعل اعتبر مختارا لأحدثهما. وفي حالة الطعن في صحة العضوية لا تعتبر حالة الجمع قائمة إلا من تاريخ صدور القرار النهائي برفض الطعن.

مادة 15: في الأحوال المنصوص عليها في المادة 13 من هذه اللائحة لا يستحق العضو خلال الفترة السابقة على الاختيار النهائي إلا مرتب أو مكافأة العمل الذي ينتهي الأمر باختياره، ويصرف له خلال الفترة المذكورة أقل ما يستحقه من الجهتين، وذلك بصفة مؤقتة.

توثّق حاضرها

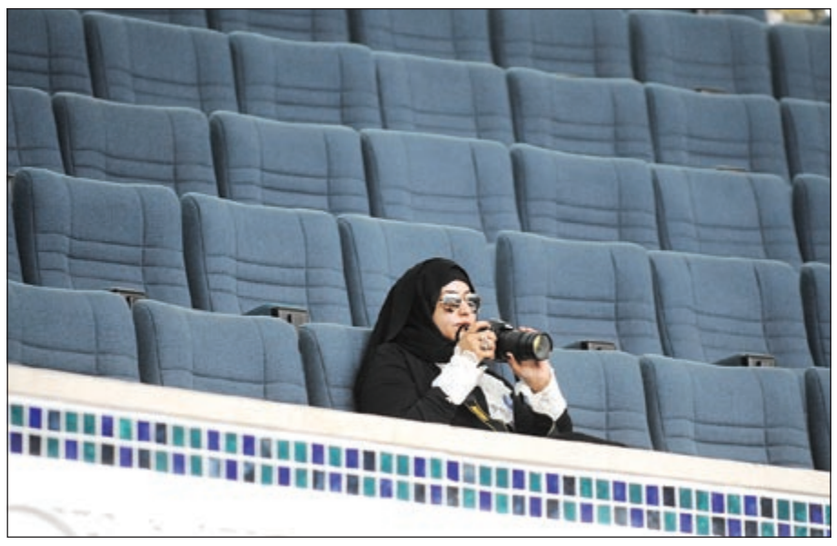

تبحث عن صورتها، لا تعرف في أي زاوية تكون، لكنها تدرك وجودها في قاعة عبدالله السالم.
الصورة تحكي واقع وجودها في مكان الجمهور «الفارغ» إلا من وجودها.
حملت كاميرتها لتوثق حاضرها استرشادا لمستقبل جيلها وانطلاقا من مخاوفها.

الاتحاد الأوروبي

مجلس الاتحاد

مجلس الاتحاد الأوروبي يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.
له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزتين الثانية والثالثة كالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني لكنه لا يمكن أن يقرر في مسائل متعلقة بالركيزة الأولى إلا بناء على طلب من المفوضية الأوروبية.
يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية يجتمعون مرة في الشهر تقريبا.
يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو الغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. تملك كل دولة عضو في المجلس عددا من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما تتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة.
يبلغ عدد الأصوات 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب إنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72,27٪ من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62٪ على الأقل من سكان الاتحاد.
تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة 6 أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر).

المفوضية الأوروبية

تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسياتهم والدول التي ينتمون إليها.
تمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد.
يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد.